إنجاح لقاء الحوار في الجزائر مسؤولية وطنية أمام جميع الأطراف

لقاء الحوار في الجزائر وانظار الفلسطيني تتطلع اليه بتفاؤل ودعوة ان يتكلل بالنجاح.

لا شك ان العديد من عوامل النجاح لهذا اللقاء، خصوصا اذا ما استخلص الاستنتاجات المناسبة من الحالة التي منظمة التحرير الفلسطينية في الوقت والتجارب التي مرت بها منذ الحلس الوطني الفلسطيني في

برهنت هذه التجارب على ان ليس في مصلحة احد. وان اى حتى في ظل وجود خلافات ، لا يستطيع، في وضع الانقسام ، سياسة مختلف عليها. وكل ما ينجم ذلك، وقد نحم عنه بالفعل، اضعاف منظمة التحرير، وخروج المتربصين للنيل منها ومن الهدف الوطني لصالح البدائل المشبوهة التي يحاولون ، عبثا، خلقها بين الحين لتصفية المكاسب السياسية الهامة الفلسطيني.

لقد اعطت هذه التجربة القاسية البرهان ، على الاقل، من خلال المتربصين المحمومة على ان قوة التحرير تكمن اساسا في وحدتها ، الواسعة التي تعكس تمثيل فئات الفلسطيني.

ولم تكن صدفة ان يعاد احياء مجلس الاردني، وتعيين "ممثلين" عن الغربية او اعادة احيائهم في اشتداد الانقسام والاحتراب في صفوف منظمة التحرير. كما يكن صدفة تشكيل "وفود التفويض" من سلطات الاحتلال الاسرائيلي، اعلان الادارة الاميركية عن برنامج مالية للضفة الغربية بعد ثولتز لكل من الشوا وفريح.

كل هذا كان مرتبطا بتقدير لدى القوى بان الخلافات القائمة داخل التحرير ستؤدى الى انقسام بعد وحدانية تمثيلها للشعب وبشكل المدخل لبديل معاد هذا الشعب في تقرير المصير الدولة المستقلة.

لا شك ان التأكيد من قبل اطراف على تغليب اعتبار الكثرة السياسة على اعتبار الكثرة العددية بشكل المقدمة الملائمة لاجراء حوار مسؤول وجاد يهدف الى تعزيز الوحدة ، ويعكس الاحساس باخطار استمرار الانقسام الحالي وفداحة الضرر من وراء تكريسه.

وعلى هذا الاساس يمكن النظر الى لقاء الحوار في الجزائر باعتباره مسعى مشتركا لبناء وترسيخ الوحدة الوطنية على اساس المبادئ والقرارات الجماعية ، وليس "مبارزة" او "محاكمة" بين هذا الطرف او ذاك . والمنتصر الوحيد فيه، في حالة نجاحه ، هو منظمة التحرير والشعب الفلسطيني الذى تمثله.

ليس مطلوبا من احد تقديم تنازلات عما كان قد وافق عليه والتزم به في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. ان كل ما هو مطلوب الالتزام بهذه القرارات بنصوصها، وقصر حق الاجتهاد والتفسير على الهيئة التي اتخذت هذه القرارات. وبالارتباط مع ذلك ، وحتى لا يكون الخلاف حدثا متجددا من الطبيعي ان تجرى مراجعة انتقادية لمسيرة منظمة التحرير وطريقة عملها ووضع القواعد والضوابط المستخلصة من هذه المراجعة للحيلولة دون تكرر ما حدث مرة اخرى.

ولعل مما يساعد على دفع الحوار نحو النجاح عدم وجود "حلول" حتى يختلف على فائدتها او ضررها الفلسطينيون. حتى الانظمة العربية الموالية للامبريالية الاميركية اضطرت للاعتراف بهذه الحقيقة بعد ان خذلها ريغان وعاد ممثلوها من زياراتهم الى واشنطن بخفي حنين.

واذا كان حكام الرجعية العربية يحاولون المناورة لتغطية فشلهم وتواطؤهم ضد الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية بالادعاء بان الامور ستتغير بعد الانتخابات الاسرائيلية والاميركية ، وان الفرص، فرصهم، ستكون مهيأة اكثر لتطبيق مشروع ريغان، فان هذا المشروع فضلا عن تأكيد جميع الاطراف لرفضها له، فانه لا يوفر اى حافز لاى طرف في منظمة التحرير للقبول به لانه يستبعد هذه المنظمة كليا حتى من تسوية استسلامية، والاعتقاد بغير ذلك ليس سوى وهم قاتل.

ولقد اثبتت التجربة التي تمر بها منظمة التحرير ان وزن النظامين المصرى والاردني بسياستهما المرتبطة بواشنطن لا يرجح "كفة" النضال من اجل الدولة الفلسطينيه المستقلة وانما يستخدم لترجيح "كفة" المشاريع الموجهة لمنع قيامها.

وحتى في مجال "استعادة الارض" وهو ما كان يركز عليه حكام الاردن ومصر، فان وزنهم ايضا كان اقل من وزن الملايين في الفضاء الخارجي. وعلى الرغم من كل ما قدموه من تسهيلات وخدمات سياسية وعسكرية واقتصادية واعلامية للادارة الاميركية فان هذه الادارة زادت دعمها لاسرائيل وللاستيطان ورفضت ان تعدهم بشئ سوى مواصلتها لسياستها الحالية.

وهكذا ثبت بالتجربة وباعتراف صريح من قبل الذين ساروا على سياسة الاعتماد على واشنطن ان هذه السياسة منيت بالاخفاق الذريع.

كل هذا يضيف دوافع جديدة للفلسطينيين كي يتحدوا، ويضعهم امام خيار وحيد وهو ان ليس امامهم الا ان يتفقوا.

صحيح ان هناك خلافات حول عدد من القضايا المعروفة. ولكن، في ضوء الواقع القائم، وانعدام الامكانية لاى خيار سوى الخيار الذى اختطته دورة الجزائر للمجلس الوطني على اساس قرارات فاس يصبح من الضرورى ، ومن الحكمة السياسية، النظر الى هذه الخلافات في حجمها الصحيح بدون تضخيم او انفعال.

صحيح ان الامر يختلف لو كانت هناك فعلا احتمالات واقعية لتطبيق ما يتناقض مع قرارات فاس التي قبلت بها دورة الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني.

وصحيح ايضا ان الامر يختلف لو لم يكن ثمن تصعيد الخلافات شق منظمة التحرير وكل ما سينجم عنه من اضرار. ولكن طالما ان الامر ليس كذلك. وطالما انه لم يحدث ما لا يمكن اصلاحه فمن الضرورى، وهذا امر تفرضه بديهيات الحوار، بذل الجهد لتوسيع الارضية المشتركة التي يقف عليها المتحاورون

ان مجرد القبول بالحوار يعني الاقرار بوجود هذه الارضية المشتركة. وهي تتمثل في اعلان كل اطراف الحوار عن تمسكها بقرارات دورة الجزائر ورفضها لمشروع ريغان ولاتفاقيات كامب ديفيد، واعترافها باهمية وجود علاقات تضامن كفاحية مع سوريا ، وصداقة وتعاون مع الاتحاد السوفييتي وبلدان المنظومة الاشتراكية ، وقبولها المشروع السوفييتي للتفاوض في اطار مؤتمر دولي تشارك فيه منظمة التحرير وكافة الاطراف المعنية.

كل هذا يمثل مساحة واسعة واساسية ليقف عليها المتحاورون. وليتطلقوا منها الى معالجة وتذليل نقاط الخلاف. وطالما ان التعامل مع النظام المصرى ، ونوع العلاقة التي قامت مع النظام الاردني، وهما نقطتا خلاف، قد ثبت عدم جدواهما

بقلم
بشير البرغوثي

فليس هناك من سرر لاستمرار التمسك بهما والدفاع عنهما والاختلاف بسببهما مع اطراف الحوار الاخرى، ومع قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

لقد اعتبرت اللجنة المركزية لحركة فتح في بيانها الاول زيارة عرفات للقاهرة بانها خطأ. وهذا التقويم للزيارة يجعل من الممكن ، من خلال الحوار وفي ضوء الاعتبارات الواقعية القائمة الان، ايجاد صيغة مقبولة تجسر الهوة بين مواقف الاطراف المشاركة في الحوار حول هذه الزيارة ومضاعفاتها.

هناك، بلا شك، قضايا اخرى مثل العلاقات مع النظام الاردني، ومع النظام السورى، واسلوب القيادة والعلاقات الداخلية في منظمة التحرير ومؤسساتها المختلفة، وقواعد التمثيل في هيئات المنظمة المختلفة وغيرذلك.

وهناك اقرار بانها قضايا بالغة الاهمية وتتطلب المعالجة السريعة. وهذا، في حد ذاته ، يوفر مؤشرا لامكانية حلها. خصوصا بعد ان اصبح واضحا، بالتجربة العملية، ان ابقاءها بلا حل كان عاملا هاما في خلق الازمة الراهنة، وتركها، على حالها، في المستقبل يمكن ان يجدد الازمة التي من اجل حلها تلتقي اطراف الحوار في الجزائر.

ليس المقصود من كل هذا التهوين من صعوبة المشاكل القائمة، ولا من جدية الخلافات الراهنة، ولكن التعامل معها في واقعها الملموس بما يحمله من خيارات، وما يطرحه من مخاطر، والنظر اليها، جنبا الى جنب، مع بديل عدم حلها وهو ، كما تشير الظواهر، الانقسام!

من هذا المنظار لا يمكن ان تكون الرؤية الا جادة ومسؤولة. وهو ما نتوقعه من المتحاورين.

خلافات ذات صبغة انتخابية في اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان

نشرت صحيفة "الجروزالم بوست" في عددها الصادر يوم الخميس ٨٤/٤/١٢، وصفا لجلسة اللجنة الوزارية الاسرائيلية لشؤون الاستيطان ، حيث شهتها بحلبة للصراخ ، واضافت الصحيفة ان "رعنان فايتس" نائب شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية غادر الاجتماع غاضبا بعد دقائق قليلة من بدئه، فلماذا "حرد" النائب "فايتس"؟

"الحرد" لم يكن سببه مبدأ ما مستوطنات جديدة، ولا منه على وقف حملة ستيطان لانه شارك قبل يوم فقط في اقرار اقامة اربع مستوطنات جديدة في الضفة وانما "الحرد" الاحتجاج على تلال الليكود للاستيطان في حصته الانتخابية ، الامر الذى لا يروق لحزب العمل الذى ينتمي اليه "فايس" ولهذا فقد اشار مباشرة "ان هذه التحركات تشكل الانتخابات علما بان موضوع الاستيطان هو احد المسائل الرئيسية التي يدور حولها النقاش".

ومن اجل اعطاء هذا الموقف صبغة سياسية تتلون بليبرالية "مفضوحة" اضاف "انه لا يستطيع المساهمة في عمل هدفه خلق حقائق لتحقيق اهداف سياسية"، وكان كل المشاريع الاستيطانية السابقة لم تكن كذلك.

اما احتجاج "بليا البيك" ممثلة المدعي العام خلال الاجتماع ، فقد كانت على عدم انتهاء بيع الاراضي لتسهيل اقامة المستوطنات ، وبسبب هشاشة هذا الاعتراض وعدم جديته لم يتوانى بعض اعضاء اللجنة من الصراخ على "البيك" بانها ونقاطها القانونية تعيق الاستيطان.

اما وكيل وزارة الزراعة "ميخائيل ديكل" فقد كان من اوضح الاعضاء حيث اكد على ضرورة الاسراع في تنفيذ الاستيطان وقال "اننا نتقدم بالسن، كما ان هناك مشاكل دولية، يجب ان نعمل الكثير وبسرعة".

ويأتي هذا الجدل الحاد بين ممثلي الليكود والمعراخ ، في اطار الحملة الانتخابية، حيث تشير مصادر تكتل الليكود الى انه ينوى تركيز حملته الانتخابية في مجال الاستيطان ، كما كان اسحق شامير قد اكد لممثلي محالس المستوطنات بانه سيبحث سبل التشجيع على الاسراع في تنفيذ برنامج الاستيطان في المناطق المحتلة.

وكان ممثل حركة "هتحيا" في الحكومة الاسرائيلية يوفال نئمان، والذى تراس اجتماعات اللجنة الوزارية المذكورة قد صرح انه يوجد حوالي ٣٥ الف يهودى يقيمون في ٨٠٠٠ وحدة سكنية في "المناطق" وان هناك ٨٠٠٠ وحدة سكنية اخرى تحت البناء حيث سيزيد السكن فيها عدد اليهود الى ٦٠ ـ ٧٠ الف.

وقال انه في حالة فوزالليكود في الانتخابات القادمة يتمكن ايصال عدد المستوطنين الى ١٠٠ الف مستوطن، اما اذا ما فاز التجمع فسيكون هناك توسع في الاستيطان كذلك ولكن سيجرى التركز في وادى الاردن. وانهى "نئمان" قوله "ان الصهيونية لا تتوقف عند الثلاثة ملايين ونصف مليون يهودى الموجودين لدينا الان.

نقل سفارات للقدس بايعاز من واشنطن

تشير المصادر الصحفية المطلعة في العاصمة الامريكية الى نجاح جهود الادارة الاميركية لايجاد "حل وسط" بين مطلب عدد كبير من اعضاء الكونغرس الاميركي نقل السفارة الاميركية الى القدس، وموقف الادارة الاميركية المعارض لهذا الطلب.

ويقوم هذا "الحل الوسط" على قيام الادارة الاميركية بالايعاز للحكام التابعين لها وخاصة في اميركا الوسطى بنقل سفاراتهم الى القدس، وارجاء نقل السفارة الاميركية الى ما بعد عودة السفارات التي كانت قد تركت القدس في الماضي الى تل ابيب بعد سن قانون القدس في الكنيست الاسرائيلي.

ومن الجدير بالذكر ان ثلاث دول اعادت سفاراتها الى القدس وهي كوستاريكا ، وزائير ومؤخرا السلفادور. وجميع هذه الدول خاضعة تماما للسياسة الاميركية.